

الهجرة الداخلية وأثرها على الوظيفة السكنية في مدينة  
النجف الاشرف (١٩٨٧-١٩٩٧)م.رنا عبد الحسن جاسم  
جامعة الكوفة /كلية الآدابالمقدمة

تتفاعل على ارض المركز الحضري كثير من المتغيرات الجغرافية التي خلقت بمجموعها هذه التركيبة المعقدة في الظاهرة الحضرية الإنسانية كان بعضها ذا خاصية طبيعية و البعض الآخر يتمحور حول الخاصية البشرية وتندرج معظم الظواهر الطبيعية في تأثيرها من خلال الخصائص الموضعية للمكان الذي تستقر عليه المدينة وهي عموما متغيرات ذات تأثير قسري نادرا ما يستطيع الإنسان بقدراته التقنية أن يتجاوزها ، بينما تكون الظواهر البشرية أكثر مرونة في تعاملها مع المراكز الحضرية نظرا لارتباطها بعوامل غير ثابتة التأثير كالمغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتخطيطية والهجرة الداخلية هي احد المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في التركيب الداخلي للمدن من خلال تزايد أعداد السكان أو نمو سكان المدينة بصورة كبيرة ومفاجئة ومالها من تأثير على عملية التخطيط الحضري للمدن تعرضت مدينة النجف إلى هجرة داخلية كبيرة أدت إلى مرورها بمراحل مورفولوجيا مختلفة وبالتالي فإن البحث في المراحل المورفولوجية لمدينة النجف والنمو السكاني المتزايد فيها إنما هو خوض في المجهول أحيانا للبحث عن الأسباب ضمن مراحل نمو المدينة وظيفيا ومكانيا والتي أعطتها هويتها وحددت ملامحها كحقيقة جغرافية. يهدف البحث الى الكشف عن تطور الواقع السكني خلال مدة الدراسة وما سببته حركة الهجرة الداخلية في مدينة النجف من تطور في هذا الجانب ،وتتمخض مشكلة البحث هل اثرت الهجرة الداخلية على الاتساع المساحي (التوسع الحضري)لمدينة النجف وما سببته هذه الهجرة من زيادة سكانية . وقد افترض الباحث وجود توسع مساحي باستعمالات الارض السكنية من خلال ظهور احياء جديدة سببتها الهجرة الداخلة الى مدينة النجف بشكل اساسي فضلا عن الزيادة الطبيعية .

١. التسمية والنشأة التاريخية لمدينة النجف

النجف اسم عربي ويعني الأرض المرتفعة التي تشبه المسنات تصد الماء وتمنع أن. يعلو ظهرها<sup>(١)</sup>، والعربي<sup>١</sup> تطلق على أكمل اسم الحال الذي هو عليه، والنجاف يعني البروز والارتفاع<sup>(٢)</sup>، وقيل للنجف ظهر الكوفة أو ظهر الحيرة حيث تشكل رأس المثلث الحضاري المكون من الكوفة، تأسى دولة المناذرة في الحيرة أصبحت النجف منتزها لملوكهم<sup>(٣)</sup> وقد لعبت هذه البقعة أدوارا مهمة في التاريخ الثقافي والعلمي الإسلامي حتى أكمل الإمام علي(ع) تشریفها بان نقل عاصمته إلى الكوفة عام(٣٥هـ)، وفي عام (٤٠هـ-٦٦٠م) واستشهد الإمام علي(ع) ودفنه في ارض النجف اكتسبت خصوصيتها كمدينة دينية وحدد الإمام لأبنائه وأصحابه المخلصين قبره عند وفاته ثم اخفي قبره الشريف عن المسلمين سوى الخواص منهم و أهل بيته ردحا من الزمن ،وفي ذلك الحين لم تكن النجف سوى قرية صغيرة مساكنها لا تأخذ شكلا منتظما بل عبارة عن بيوت متفرقة ،وبعد ظهور المرقد في القرن الثاني للهجرة اخذ الناس يجاورونه ويدفنون موتاهم حوله كما المنطقة ملتقى قوافل الحجاج إلى الديار المقدسة، وفي عام(٣٢٧هـ-٩٧٧م) ظهرت النجف كضاحية صغيرة تتبع الكوفة<sup>(٤)</sup> . ثم ازدادت شهرتها واتسعت بعد تحولها إلى جامعة علمية ودينية يؤمها طلاب العلم من مختلف القوميات، وقد مرت مدينة النجف بظروف

وعوامل سياسية وحضارية متباينة في تأثيرها على المدينة وسكانها حيث اثر الايجابي منها في بناء المدينة وازدهارها فيما طبع السلبي سكانها بطابع الترقب والحذر لمواجهة الأعداء، وقد ترك ذلك ملامحه واضحة على طبيعة الأدوار التاريخية التي مرت بها وكان أبرزها العامل الديني والتاريخي الذي يعتبر الأساس في نشأتها فهي معهد لدراسة العلوم المختلفة ،والذي استقر فيها جهاذة الفكر المتطلعون بالعلوم الإسلامية عامة والذي تخرج منه عشرات الألوف من العلماء والإعلام.ومن الناحية العمرانية نمت المدينة بشكل تدريجي واتسعت بشكل كبير زاحفة باتجاه الشرق حول طريق النجف المؤدي إلى مدينة الكوفة وباتجاه الجنوب متخذاً مسار طريق النجف المؤدي إلى الديوانية ثم اتجه النمو شمالاً عن طريق النجف المؤدي إلى كربلاء ،وقد كان لعوامل زيادة عدد السكان والإمكانات الاقتصادية والتقنية اثر كبير في تنامي الإحياء السكنية بعيداً عن مركز المدينة.

## ٢. مفهوم الهجرة الداخلية و تعريفات عامة :

تعد الهجرة نوعاً من أنواع حركة السكان المكانية والتي لها علاقة بتوزيع السكان وتؤثر في مظاهر التغير الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لتفاعلها مع العوامل الديموغرافية الأخرى ، كما إن الهجرة أكثر عناصر النمو السكاني تعقيداً وتأثيراً لذلك أبدى الجغرافيون اهتماماً خاصاً بها لكونها أكثر الظواهر السكانية بروزاً في إعادة التوزيع المكاني للسكان وما تحتله من مركز صدارة في الجغرافية البشرية التي تقوم على المعالجة المكانية والتفاعل المكاني<sup>(٥)</sup> . لذا لا يوجد تعريف عام لحركة الهجرة يتفق عليه الباحثون ، حول تغيير محل الإقامة والانتقال إلى مناطق جديدة تلي

رغباتهم المتعددة ، قد يكون تغيير محل الإقامة داخل حدود الدولة السياسية التي ينتمون إليها ، أو داخل حدود المحافظة موضوع الدراسة ، كالانتقال من الريف الى المدينة ، أو من حي الى آخر ، أو من مدينة الى أخرى ، أو من محافظة الى أخرى ، فالهجرة تعني انتقال المرء من ارض تدعى مكان الأصل أو مكان المغادرة الى أخرى تدعى المكان المقصود أو مكان الوصول بشرط أن يتجاوز الانتقال على الأقل حدود منطقة ادارية . الهجرة تغيير مكان الإقامة الاعتيادي إلى مكان آخر جديد فهي تعني التغير في المحيط الى جانب التغير في وحدة السكن . وهي بهذا المعنى ظاهرة يمارسها الأفراد والجماعات ألا انه مع تزايدها وما تتركه من آثار سلبية لكلا منطقتي الأصل والوصول تصبح هذه الحركة والظاهرة مشكلة تجابهها المجتمعات والحكومات لما يترتب عليها من آثار أو نتائج اقتصادية واجتماعية و ديموغرافية<sup>(٦)</sup> .

أما الهجرة الداخلية انتقال السكان من وحدة أدارية إلى وحدة أخرى داخل حدود الدولة الواحدة وتقسّم الى عدة أشكال :

أ- هجرة من إقليم إلى آخر .

ب- هجرة من الريف الى الحضر .

ج- هجرة من الحضر الى الريف .

ويمكن التعرف على المهاجرين من خلال السؤال عن مسقط الرأس حيث يتم تصنيف السكان الى مجموعتين رئيسيتين الأولى هم غير المهاجرين وهم الأشخاص الذين تم تعدادهم في المكان الذين ولدوا فيه ، والثانية

تتضمن المهاجرين وهم الأشخاص الذين تم تعدادهم خارج المكان الذين ولدوا فيه وهؤلاء يقسمون الى فئتين هما:-

أ- المهاجرين الداخليين : وهم الأشخاص المولودين خارج المكان الذين أحصوا فيه .

ب- المهاجرين الخارجيين : وهم الأشخاص المولودين في مكان والمعدودين في أماكن أخرى .

وبذلك يمكن استخراج صافي الهجرة الذي يساوي عدد المهاجرين الداخلية ناقصاً عدد المهاجرين الخارجيين بالنسبة لمنطقة معينة ، فإذا كانت النتيجة موجبة تسمى المنطقة الجاذبة<sup>(٧)</sup> ، وللحجرة الداخلية أنواع عديدة ألا أن أهمها نوعين هما :- الجاذبة للسكان أو كاسبة لها أما إذا كانت النتيجة سالبة فتسمى المنطقة الطاردة للسكان أو الخاسرة.

أ- الهجرة من إقليم إلى آخر أو من محافظة الى أخرى Inter-regional Migration :

ويقصد بها هجرة السكان من محافظة الى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة ويرتبط هذا النوع من الهجرة بتوفير عوامل الجذب في المحافظة والإقليم مقارنة بالمحافظة أو إقليم آخر اقل جذباً أي أنها تحدث وفقاً للتباين الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الجاذبة والطاردة للسكان وفي بعض الأحيان يكون للعامل السياسي دوره في جعل بعض المحافظات طاردة للسكان خصوصاً المحافظات الحدودية كمحافظة البصرة .

ب\_ الهجرة من الريف الى الحضر Rural – urban Migration :

وهي هجرة السكان من ريف محافظة النجف الى مدن المحافظة أي المراكز الحضرية وهذا النوع من الهجرة هو أكثر أنواع الهجرة السائدة على مستوى محافظات القطر ولكنها تختلف من مكان الى آخر من حيث نسبة المهاجرين وتأثيرهم المتباين على المناطق الريفية والحضرية في آن واحد . ويسبب هذا النوع من الهجرة نمو السكان الحضر بصورة كبيرة وسريعة فضلاً عن اتساع حجم المدن ، وتحدد الهجرة من الريف الى الحضر على أساس تصنيف بيئة الأصل والوصول إلى ريف وحضر .

ج- هجرة من الحضر الى الريف urban –Rural Migration :

وهي هجرة السكان من الحضر الى الريف وهذا النوع من الهجرة نادر الحدوث الا في حالات استثنائية وذلك لما تتمتع به المدن من توفر لخدمات البنى الارتكازية وتركز اهم المؤسسات الحكومية في المدن وتركز الانشطة الاقتصادية المتنوعة ، وقد حدث هذا النوع من الهجرة في المحافظة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي بعد التشجيع الحكومي للفلاح وشراء الغلات الزراعية بأسعار مرتفعة خصوصاً الشلب مما ادى الى عودة العديد من ابناء الريف الى ريفهم . إما بالنسبة إلى تعريف التحضر فيعرف على انه انتقال الناس من جماعات تعني بصفة رئيسية بالزراعة إلى جماعات اكبر بوجه عام ، تتركز نشاطاتها أصلاً في الحكم ، والتجارة والصناعة ، أو المصالح المرتبطة بها. وتتباين سرعة التحضر من وقت إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ، وتتضمن حياة المدينة أساليب خاصة في التفكير والسلوك تختلف عن المناطق الريفية المحيطة بها<sup>(٨)</sup> . أو يمكن تعريف التحضر انه نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية أي طالما كان هنالك زيادة في نسبة السكان الحضر كان هنالك تحضر وهذا يعني إن التحضر ما هو إلا عملية لتركز السكان<sup>(٩)</sup> . وأخيراً سنوضح مفهوم المدينة حيث يمكن إن نعرفها على إنها ذلك التجمع السكاني الذي يكون مركزاً للمؤسسات الحكومية والحركة التجارية و المالية

والصناعية والمواصلات . كما تكون مركزا للمستشفيات ودور العلم وأماكن اللهو ويتكون غالبية سكان الحضر من مجموعة الأفراد العاملين في هذه المؤسسات . إما السكان الحضر فهم سكان المدن والقرى التي يبلغ عدد سكانها (١٠٠٠٠٠) نسمة فأكثر وجميع مراكز المحافظات بصرف النظر عن حجمها (١٠).

#### ١. الهجرة الداخلة الى مدينة النجف لعام ١٩٨٧ :

تعد حركة الهجرة الداخلية ذات تأثير مهم على نمو السكان سواء كان ذلك النمو ايجابيا أم سلبي وعلى كل من منطقتي الأصل والوصول فتعتبر حركة الهجرة الداخلية بكافة أنواعها مؤثرة على الجانب الديموغرافي للسكان فضلا عن ما يدفع السكان للقيام بهذا النوع من الحركات المكانية . وسيتم التركيز في بحثنا هذا على النوع الأول من أنواع حركة السكان المهاجرين و الذي كان لدور أساسي و مهم في التوسع العمراني الحاصل في مدينة النجف خلال العام ١٩٨٧ ألا وهو الهجرة الداخلة الى مدينة النجف سواء كانت هذه الهجرة وافدة من محافظات القطر الأخرى أم من الوحدات الإدارية الأخرى التابعة إلى محافظة النجف ، ويمكن الحصول على بياناتها من واقع جداول محل الميلاد و الإقامة المتوفرة في نتائج التعداد العام للسكان الخاصة بمحافظة النجف حيث اعتبر المولودين خارج المحافظة والمقيمين فيها هم مهاجرون إليها من محافظات القطر الأخرى . يلاحظ من خلال الجدول (١) أن حجم الهجرة الداخلة إلى محافظة النجف و البالغة (١٠٢٣٠٢) نسمة يتفوق على حجم الهجرة الخارجة منها والبالغة (٥٩٨٤٦) نسمة أي أنها أصبحت أكثر جذبا للسكان ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الظروف الاقتصادية في المحافظة عموما و مدينة النجف خصوصا في ضوء تنفيذ العديد من المشاريع التنموية مثل معمل الألبسة الرجالية الجاهزة الذي أسس عام ١٩٨٥ و معمل أسفلت بلدية النجف الذي انشأ عام ١٩٨٠ فضلا عن شركة أخوان لصناعة زجاج السيارات عام ١٩٨٠ في مركز قضاء النجف و العديد من المشاريع الصناعية و التي تعد من المشاريع الصناعية ذات الأهمية الكبيرة على مستوى القطر وهنا لعب العامل الصناعي دور كبير في جذب العديد من الأيدي العاملة من كافة أنحاء القطر . فضلا عن موقع المحافظة البعيد عن خط المواجه العسكرية خلال الحرب العراقية الإيرانية من جانب آخر . و التوسع الحاصل في مجال التعليم الجامعي حيث تم فتح العديد من الكليات التابعة إلى جامعة الكوفة . والعامل الديني الذي كان دور أساسي في تركيز السكان ومن ثم الحاجة إلى التوسع في النشاطات الاقتصادية الصناعية وخصوصا الصناعات الشعبية مثل صناعة الترب والسبح وكذلك التوسع التجاري مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة من اجل سد حاجة الزائرين الوافدين من داخل القطر وخارجه . نلاحظ أن محافظة البصرة تصدرت بقية محافظات القطر من حيث تزويد محافظة النجف بالمهاجرين الوافدين عام ١٩٨٧ حيث بلغت نسبتهم ( ٤٧,٦ % ) ويرجع سبب هذه النسبة الكبيرة من المهاجرين من محافظة البصرة إلى قربها من ساحة العمليات العسكرية خلال الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات مما اضطر أبنائها للهجرة إلى محافظة النجف وبقية محافظات القطر . ويليهما بالمرتبة الثانية محافظة القادسية بنسبة (٢٦,٧ % ) ومحافظة بغداد بالمرتبة الثالثة بنسبة ( ٨,٨ % ) وتحتل محافظة بابل المرتبة الرابعة بنسبة قدرها ( ٦,٦ % ) وقد استحوذت هذه المحافظات الأربع على نسبة قدرها ( ٨٩,٧ % ) من أعداد المهاجرين . بينما بلغت نسبة محافظات القطر الأخرى (٣,١٠%) من مجموع الوافدين إلى محافظة النجف.١٩٨٧ تصدرت محافظة البصرة بقية محافظات القطر من حيث تزويد محافظة النجف

بالمهاجرين الوافدين حيث بلغت نسبتهم (٤٧,٦ %) ويرجع سبب هذه النسبة الكبيرة من المهاجرين من محافظة البصرة إلى

## جدول ( ١ )

التوزيع العددي والنسبي لحجم الهجرة الوافدة ( الداخلة ) من محافظات القطر إلى محافظة النجف وحسب محل الميلاد للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧) .

السنوات	١٩٨٧		١٩٩٧	
	العدد	%	العدد	%
المحافظات				
دهوك	٦٩	٠,١	-	-
نينوى	١٥٧	٠,٢	١٣٨	٠,١
السليمانية	١٤٠	٠,٢	-	-
التأميم	٢١٤	٠,٢	٢٤١	٠,٢
اربيل	١٢٨	٠,١	-	-
ديالى	٤٧٠	٠,٤	٤٤٨	٠,٥
الانبار	٢٥٥	٠,٤	٢٥٠	٠,٣
بغداد	٩٠٠٤	٨,٨	١٢٠٦٣	١٣,٦
بابل	٦٨٠٠	٦,٦	٧٧٣٨	٨,٨
كربلاء	٢٢٦٢	٢,٢	٣٩١٤	٤,٦
واسط	٥٩١	٠,٢	٦٩٣	٠,٩
صلاح الدين	٩٢	٠,١	١٧٦	٠,٢
القادسية	٢٧٣٧٠	٢٦,٧	٢٨٧٢٩	٣٢,٤
المتنى	١٩٩٣	١,٩	٢٤٥٨	٢,٧
ذي قار	٢٦٣٩	٢,٥	١٢٢٨٢	١٣,٩
ميسان	١٤١٥	١,٣	١٢٧٣	١,٥
البصرة	٤٨٧٠٣	٤٧,٦	١٨٠١٠	٢٠,٣
المجموع	١٠٢٣٠٢	١٠٠	٨٨٤١٣	١٠٠

المصدر :-

- ١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام ١٩٨٧ ، الجزء الخاص بمحافظة النجف، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، جدول رقم (٢٤)، ايلول، بغداد، ١٩٨٨، ص١٢.
- ٢- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام ١٩٩٧ ، الجزء الخاص بمحافظة النجف ، جدول رقم (٢٤) ، بغداد، ٢٠٠٠، ص ١٢. قريبا من ساحة العمليات العسكرية خلال

الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات مما اضطر أبناءها للهجرة إلى محافظة النجف وبقيّة محافظات القطر. ويأتيها بالمرتبة الثانية محافظة القادسية بنسبة (٢٦,٧ %) ومحافظة بغداد بالمرتبة الثالثة بنسبة (٨,٨ %) وتحتل محافظة بابل المرتبة الرابعة بنسبة قدرها (٦,٦ %) وقد استحوذت هذه المحافظات الأربع على نسبة قدرها (٨٩,٧%) من أعداد المهاجرين . بينما بلغت نسبة محافظات القطر الأخرى (١٠,٣ %) من مجموع الوافدين إلى محافظة النجف. ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (١) يلاحظ إن هنالك محافظات عديدة تمثل مناطق الإرسال الرئيسة التي ترفد المحافظة بالمهاجرين فتمثلت بمحافظات ( البصرة ، القادسية ، بغداد ، بابل ) عام ١٩٨٧.

## ٢,٢. الهجرة الداخلة إلى مدينة النجف لعام ١٩٩٧ :

أُتِمت حركة الهجرة الداخلة إلى محافظة النجف خلال عام ١٩٩٧ بالارتفاع مقارنة بحجم الهجرة الخارجة منها ويعود السبب في ذلك إلى العامل الوظيفي بالدرجة الأساس وكذلك العوامل الاجتماعية الأخرى ، حيث يلاحظ حدوث تغير كبير في نسبة القادمين إلى محافظة النجف بصورة عامة خصوصاً من محافظة البصرة فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة قدرها (٢٠,٣%) نسمة فيما تفوقت عليها محافظة القادسية واحتلت المرتبة الأولى بنسبة قدرها (٣٢,٤%) نسمة ويعود سبب هذا التراجع بالنسبة إلى محافظة البصرة لسبب تحسن الظروف فيها وانتهاء الحرب بينما احتلت محافظتي بغداد وذي قار المرتبة الثالثة بنسبة قدرها (١٣,٦% و ١٣,٩%) نسمة على التوالي وتأتي محافظة بابل بالمرتبة الرابعة بنسبة قدرها (٨,٨%) نسمة ، وتشكل المحافظات الخمسة مجتمعة نسبة قدرها (٨٩%) من جملة الوافدين إلى محافظة النجف الاشراف في حين أسهمت المحافظات الأخرى بنسبة (١١%) من مجموع الوافدين إلى محافظة النجف وتتباين نسبة الهجرة الوافدة في كل محافظة من محافظات القطر الأخرى تبعاً لطول المسافة وشدة عوامل الطرد فيها . وبصورة أكثر تفصيلاً بالنسبة إلى حجم الهجرة الوافدة من محافظات القطر المختلفة إلى محافظة النجف وبحسب الوحدات الإدارية لمحافظة النجف لعام ١٩٩٧. ومن خلال الجدول رقم (٢) يلاحظ إن مركز قضاء النجف احتل المرتبة الأولى من حيث استقبال الوافدين والبالغ عددهم (٦٠٩٠٩) نسمة حيث كان للعامل الديني في هذه الوحدة الإدارية وارتفاع مستوى الخدمات المختلفة تأثير كبير على جذب العديد من المهاجرين الوافدين إلى مركز قضاء النجف . ويأتي مركز قضاء الكوفة بالمرتبة الثانية من حيث عدد الوافدين القادمين إليه إذ بلغ عددهم (١٢٨٥٧) نسمة وذلك للترابط الإقليمي بين مركز قضائي النجف والكوفة وقرب المسافة بينهما وتطور وسائل النقل والمواصلات وكذلك تأثير العامل الديني والتاريخي حيث توجد العديد من المراكز الدينية المقدسة في مركز قضاء الكوفة فضلاً عن العوامل الاجتماعية وارتفاع مستوى الخدمات فيه مقارنة بالوحدات الأخرى عدا مركز قضاء النجف. وتحتل ناحية الحيدرية المرتبة الثالثة بالنسبة إلى أعداد المهاجرين الوافدين من محافظات القطر الأخرى إليها حيث بلغت أعدادهم (٦٦١٧) نسمة ويأتي مركز قضاء المناذرة بالمرتبة الرابعة ب (٣٩٦١) نسمة ومن ثم تأتي نواحي المشخاب والعباسية والقادسية والحرية بالمراتب اللاحقة حيث بلغ عدد الوافدين إلى هذه الوحدات الإدارية (٣٠٠٨، ١٦١٤، ١٤٥١، ٦٣٢) نسمة على التوالي . إما بالنسبة إلى ناحية الشبكة فهي من المناطق الطاردة للسكان حيث حصلت على أقل عدد من المهاجرين الوافدين والبالغ عددهم (٩٠) نسمة ، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف النشاطات الاقتصادية والخدمية فضلاً

عن بعدها عن مراكز النشاط الاقتصادي . يتضح مما تقدم إن التوزيع العددي للهجرة الوافدة من محافظات القطر الأخرى إلى الوحدات الإدارية في محافظة النجف متباينة حيث يلاحظ إنه خلال الفترة (١٩٨٧ و ١٩٩٧) أن مدينة النجف هي من أهم مراكز الجذب السكاني في محافظة النجف وذلك لتفوق عدد الوافدين إليها على عدد النازحين منها ويعود ذلك إلى توفر فرص العمل المتنوعة فضلا عن تأثير العامل الديني والتاريخي حيث العامل الأساسي والفعال في نشأة هذا المركز وتوسعه عمرانيا واقتصاديا وتجاريا وإعطائه صفة المدينة الدينية وكذلك ارتفاع مستوى الخدمات الحكومية مما جعل هذه المدينة هدفا للهجرة . والواقع أن الحركة المؤشرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من حجم الهجرة الفعلية حيث اتسعت مدينة النجف اتساعا كبيرا خلال فترة الثمانينيات وكما سنوضحها لاحقا .

### جدول ( ٢ )

التوزيع العددي لحجم الهجرة الوافدة ( الداخلة ) إلى محافظة النجف وبحسب الوحدات الإدارية للمحافظات

القطر المختلفة لعام ١٩٩٧ .

الوحدات الإدارية المحافظات	م.ق. النجف	ن. الحيدرية	ن.الشبكة	م.ق. الكوفة	ن. العباسية	ن. الحرية	م.ق. المناذرة	ن. المشخاب	ن. القادسية
دهوك	٢٤	-	-	٩	١	-	٢	-	-

١	١	٤	٤	٨	٢٢	-	٣	١٠١	نينوى
-	-	١٧	-	-	١٦	-	-	٤٢	السليمانية
١	٣١	١٧	-	١	٥٢	١	٦	٢٥٣	التأميم
-	-	٧	-	-	٢٦	-	-	٣٦	اربيل
١	١٨	٢٤	-	-	١٠٤	-	١٨	٣٣٥٠	ديالى
١	١٨	٤	-	-	٦٦	٢	٢	٢٠٩	الانبار
٨٣	٦٧٧	٥٤٢	٦٩	٢٤٩	٢٨٣٤	-	٣٩٩	٩٣٣٣	بغداد
٢٤	١٥٨	٢٧٤	١٢٤	٥١٠	٢٠٣٩	١	٤٣٥	٤٣٥٧	بابل
١١٢	٢٣٩	١٧٩	٣	٢٦	٦٥٤	-	٣٧٧	٢٩٦٠	كربلاء
٦	١١	١١	٦	٥	١٣٤	٦	١١	٥٢٠	واسط
-	١٩	٧	-	-	٣٦	-	١	-	صلاح الدين
٥٤٥	٦٣٤	١٨٢	٣٣٦	٥٢٨	٣٢٨٠	٤٥	٦١٩	٣٤٤	القادسية
١٦٦	١٣٩	١١١	٢	٧	٢٥٦	٣٥	٤٦	١٣٧٩	المتنى
٤٥٩	٢٣٣	٥٣٧	١٣	٥٦	٨٠٦	-	٤١٢٥	٥٧٠٥	ذي قار
٢٩	٧	١٤	٣	٤٩	١٦٤	-	٤٠	٧٨١	ميسان
٢٣	٨٢٣	٣٩١	٩	٥٦	٢٣٥٩	-	٥٣٥	١٤٠٣٠	البصرة
١٤٥١	٣٠٠٨	٣٩٦١	٦٣٢	١٦١٤	١٢٨٥٧	٩٠	٦٦١٧	٦٠٩٠٩	المجموع

المصدر : هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة النجف لعام ١٩٩٧ ، جدول رقم ( ٤٦ )

### ٣. تطور الوظيفة السكنية في مدينة النجف :

يظهر مما تقدم بشكل واضح إن سكان مدينة النجف في تزايد مستمر ، كما إن معدلات النمو عاليه وخاصة خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٧) وذلك بسبب الهجرة المستمرة إلى المدينة حيث تعد مدينة النجف من المدن الجاذبة للسكان ، وذلك بسبب إن مدينة النجف تعد مركزا دينيا ذات طابع متميز والذي كان العامل الرئيسي في جذب السكان نحوها واستقرارها . عند مقارنة عدد سكان مدينة النجف مع سكان ألبمحافظة للأعوام (١٩٧٧-١٩٩٧) ، نلاحظ إن هناك زيادة مستمرة في نسبه ما يشكله سكان المدينة من مجموع سكان ألبمحافظة ، فقد ارتفعت هذه النسبة من (٤٧,٨٥%) إلى (٥٢,٢٢%) عام ١٩٨٧ وهذه الزيادة تعود الى عامل الزيادة الطبيعية فضلا عن عامل الهجرة والذي يعتبر العامل الأساس في زيادة عدد السكان في مدينة النجف بوجه خاص ومحافظة النجف بصورة عامة حيث الظروف التي كان يمر بها قطرنا العراقي والمتمثلة بالحرب مما أدى الى هجرة أعداد كبيرة من سكان المحافظات الحدودية الى المحافظات الأكثر امنن والتي من ضمنها محافظة النجف مما أدى الى زيادة السكان بصورة كبيرة والذي بدوره الى ظهور أحياء عديدة خلال تلك الفترة كما سنوضحها لاحقا . ومن ثم أصبحت أخيرا (٥١,٤٧%) كما هو واضح في الجدول (٣) وهذه النسب تعكس الزيادة في عدد سكان المدينة



مقارنه بالمدن الأخرى الأقل مرتبه ضمن ألقاظه ، إما من ناحفة موقع مافنه النصف ألقمف من بفن مدن العراق ففب مقارنتها بالمدن ألقمفه الأخرى،فاعتمادا على إحصاء السكان لسنة ١٩٨٧ فقد األتت مافنه النصف المرتبة السادسة وهذا فعن فهاك خمسة أجمعات أضرفه تكبر مافنه النصف من أفث عدد السكان فه على التوالف (بغداد-البصرة-الموصل-كركوك-اربفل-النصف) . على مستوى الأجمعات الأضرفة الرئفسفة فف إلقفم الفرات الأوسط فان مافنه النصف تأتي فف المرتبة الأولى ثم تأتي مافنه الألة ،كربلاء والافوانفة على التوالف<sup>(١١)</sup>.وتأتي الأهمفه ألقمفه لمافنه النصف من بفن المدن ألقمفه الأخرى فف القطر على الرغم من الكون المافنة أالفه من الموارد نظرا للأهمفه الففنة الفف فافف بها مافنه النصف .

### أءول رقم (٣)

#### نسبة سكان مافنة النصف إلى سكان المأافظة ألال السنوات ١٩٧٧-١٩٩٧

الوأةة الإءارفة	سكان عام ١٩٧٧	النسبة (%)	سكان عام ١٩٨٧	النسبة (%)	سكان عام ١٩٩٧	النسبة (%)
مافنة النصف	١٨٤٧٩	٤٧,٨٥	٣٠٤٨٣٢	٥٢,٢٢	٤١٥٢٣٨	٥١,٤٣
مأافظة النصف	٣٨٩٦٨٠	١٠٠	٥٨٣٤٩٣	١٠٠	٨٠٦٥٩٧	١٠٠

المصدر :١- وزارة الأخطفط ،الأهاز المركزي للأحصاء ، نتائج الأعداد العام لسكان مأافظة النصف لعام ١٩٨٧ ، أءول رقم (٢٤) ،ص١٢.

#### ١,٣. أطور الوظففة السكنفة فف مافنة النصف للمدة (١٩٧٧-١٩٨٧) :

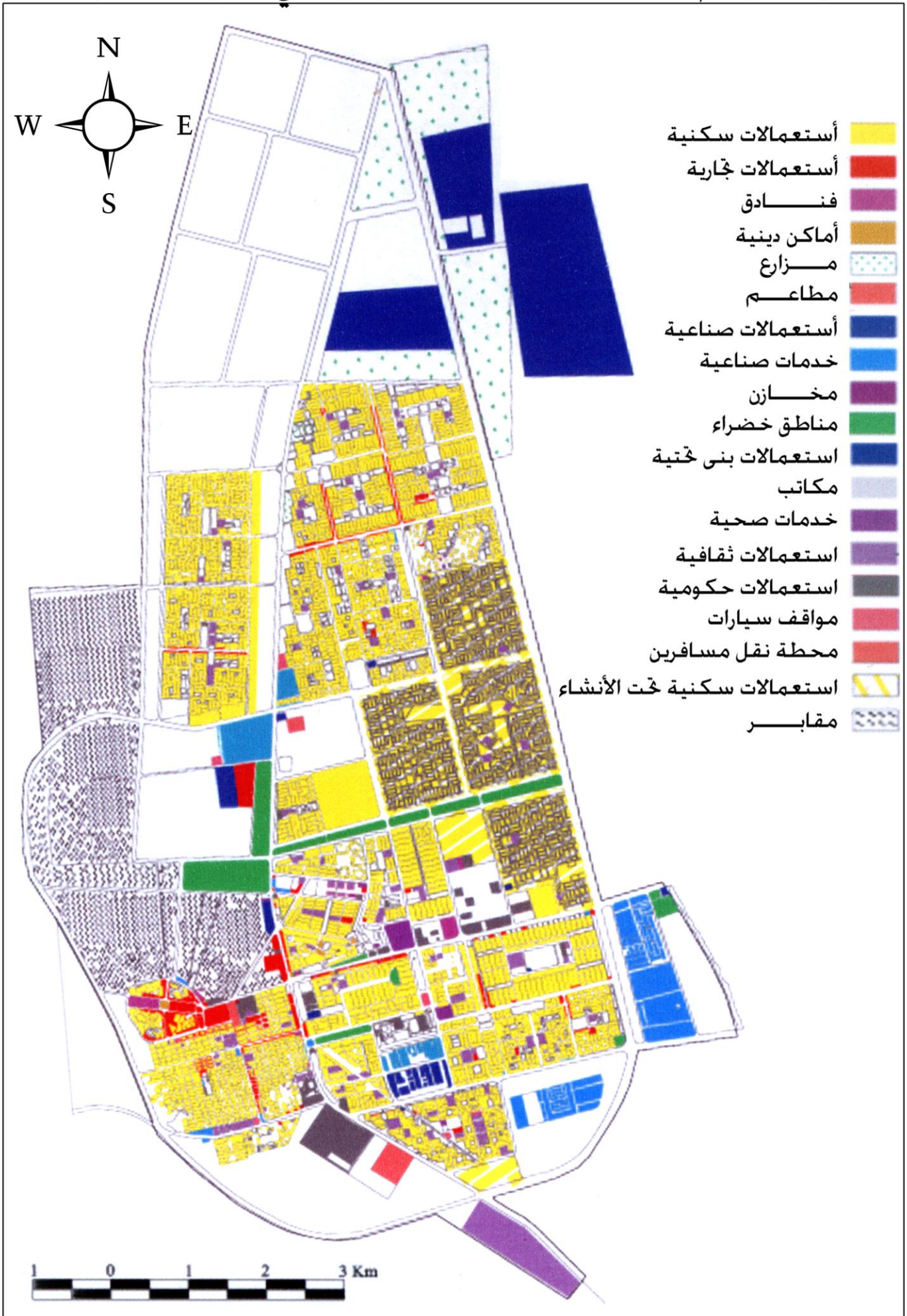
بعء اسأءاء مأافظة النصف عام ١٩٧٦ وأعل مافنة النصف مركزا لها .ثم وضع أاصفم فناسب المكانة الإءارفة الأءفة من قبل هفئة الأخطفط العمرانف فف وزارة الأخطفط وقد تم أءفئه عام ١٩٩٠ عنءما أعارضت بعض المناطق السكنفة المقأرأة الواقعة فف القأاع الشمالف مع الأوسع الأءفد للمقبرة العامة .أفث أءءت اسأعمالاالأ أرض فف المافنة أأى عام ٢٠٠٠ ،كما هو واضح فف الأرفطة (١) فقد اقأرأ برنامأ زمنف ففكون من أربع مراحل فهءف إلى ألبفة أافة المافنة من الأرض لإراض السكن وذلك اعأماءا على نمط الإسكان الأفقف بشكل رئفسف والعموؤف ذا الكأافة السكانية فف أنشاء المناطق السكنفة أفث فلاحظ أن الأوسع السكنف أو الأطور العمرانف فف مافنة النصف مر بعءة مراحل أمأءت المرحلة الأولى من عام ١٩٧٦ أأى عام ١٩٨٥ أفث شمل الأطور السكنف المنطقة السكنفة المقأرأة سابقا والواقعة فف القأاع الأؤوبف أؤوب منطقة الأءما الصناعفة كما شملت هذه المساحة مأموعة من المساحاا من القأاع الشمالف مقسمة إلى أربع مناطق سكنفة ذات سكن عموؤف ولكن تم أفرها ففما بعء إلى سكن أفقف والفف فشفلها أأفاء (الأءالة ،الأامعة ،السلام ،الغرئ ( عءا أؤءا من أف الأءالة وعلى محور النصف -كوفة بمساحة ١,٤ هكأار ففأ كسكن عموؤف<sup>(١٢)</sup>.والمعروفة الفوم بمنطقة (الشقق السكنفة) ، وفأضح مما أقءم إن المدن لا أءءء سكانها بنفسها ولذلك فهف أعمء على الهجرة فف نمو سكانها أاصة ألال عام ١٩٨٧ فضلا عن مءءلاا الزفءاة الطففعة والفف ففمفر بالانأاض بالمدن مقارنه بالرفف . وإءا ما أمعنا النظر فف أوزفص سكان مافنة النصف ففأضح لنا أففقأان الأولى إن ألب المافنة لا فأأذ بالازفءاف بفعل الهجرة الأألفة و إنما فف الفأاقص من أفث أعداد السكان على الرغم من إن المافنة آأه

في الزيادة وهذه الخاصية منتشرة في كل مدن العالم . والثانية هي إن النمو السكاني في مدينة النجف يظهر بصورة نطاقات دائرية تحيط بهذا القلب وان هذه النطاقات تأخذ امتدادا ابعدا للخارج كلما كان قلب المدينة أقدم عهدا واكبر حجما . وتشير هذه الظاهرة إلى إن السكان يأخذون في مغادرة قلب المدينة بسبب التزاحم الشديد وظهور أنماط حديثة من المباني ومنافسة استعمالات الأرض الأخرى سواء التجارية منها أم الإدارية أو الصناعية وقد سهل ذلك تحسن طرق النقل والمواصلات مما دفع الأفراد إلى إن يتركوا المدينة إلى أطرافها مما يتسبب في مشكلات الحركة اليومية إلى الداخل<sup>(١٣)</sup> .

### ٢,٣. تطور الوظيفة السكنية في مدينة النجف للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧) :

إما المرحلة الثانية والممتدة في عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٠ وخصصت لها مساحات في القطاع الشمالي في الجانب الأيمن من شارع النجف - كربلاء والتي يشغلها حاليا إحياء اليرموك ،المكرمة ،الوفاء ،العروبة ،والرسالة<sup>(١٤)</sup> .إما المرحلة الثالثة والمتمثلة بتخصيص الأراضي الواقعة في الجانب الأيسر من شارع النجف - كربلاء والمتكون من أربع مناطق سكنية اثنين منها مشغولة حاليا بإحياء

# خارطة رقم ( ) أستعمالات الأرض في مدينة النجف



النصر والميلاد إما المنطقتان الاخرتان قد ألغيتا من التصميم عند تحديثه عام ١٩٩٠ لتعارضهما مع التوسع الجديد للمقبرة العامة ..امتدت هذه المرحلة للفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ .إما المرحلة الاخيره والرابعة والتي امتدت للفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ خصصت لها الأراضي الواقعة في القطاع الشمالي وفي الجانب الأيسر من شارع نجف- كربلاء ،وتتكون من ثلاث مناطق سكنيه وقد تم تعديلها إلى سبعة مناطق سكنيه عند تحديث التصميم عام ١٩٩٠ والتي يشغلها الآن إحياء النداء السبعة. يتضح من ذلك إن التوسع العمراني خلال الفترات السابقة تركز بصورة رئيسيه في القطاع الشمالي وذلك لاستنفاد التوسع في القطاع الجنوبي من جهة وازدياد عدد السكان بصورة كبيره خلال تلك الفترة وخصوصا فتره الثمانينات بسبب الحرب من جهة أخرى. حيث هاجر إعداد كبيره من السكان من المحافظات الجنوبية المتأثرة بالحرب العراقية الإيرانية واستقروا في محافظه النجف<sup>(١٥)</sup>. وقد تميزت هذه المدة باستمرار المحافظة بالتوسع الأفقي بشكل عام في مدينة النجف والتي تعد اكبر تجمع سكاني في المحافظة بشكل خاص ، فظهرت إحياء العدالة ، الفرات ، القدس و إحياء النداء السبعة وبذلك استنفذت جميع المساحات المخصصة للاستعمالات السكنية في مدينة النجف والظاهرة في المخطط الأساسي لمدينة النجف والمعد لغاية عام (٢٠٠٠ م ) وكذلك في هذه الفترة تم تحويل (٥٠ %) من مساحة المناطق الخضراء في الإحياء السكنية الحديثة إلى مناطق سكنية .اثر توجيهات رسمية بذلك. أي النمو الأفقي على حساب الفراغات الداخلية والمناطق المفتوحة بها. وتعد ظاهرة النمو الحضري من ابرز النتائج التي تسببها الهجرة الداخلية والذي نعني به نمو نسبة سكان المراكز الحضرية على حساب الريف

### ٣,٣. استعمالات الأرض السكنية في مدينة النجف :

يحتل الاستعمال السكني الجزء الأكبر من مساحة المدينة مكونا البيئة الحضرية التي يقضي فيها السكان اكبر فترة من حياتهم، فهو الجزء الرئيسي من النسيج الحضري، وهو يختلف من مدينة إلى أخرى وداخل المدينة الواحدة من وقت لآخر ،وقد دلت الدراسات الأجنبية التي أجريت بهذا المجال بان هذا الاستعمال يشغل بالمعدل مساحه تتراوح ما بين (٣٠-٤٠%) من مساحه المدينة. وترتفع هذه النسبة في المدن العربية عموما نتيجة للامتداد الأفقي لهذا الاستعمال .إن نمو الوظيفة السكنية واتساعها هي استجابة حتمية لتطور الوظائف الأخرى التجارية والصناعية والإدارية داخل المدينة ،وهي تنمو بشكل قد يبدو ظاهريا سريعا إلا أنها في الوقت نفسه تتخلى عن بعض المساحات التي تحتلها لبعض الوظائف الأخرى ،وخصوصا إذا ما أصبح الموقع غير ملائم للسكن بسبب أو بأخر .. وهي بذلك أكثر الاستعمالات مرونة وقابليه للانتقال والتحرك والتطور وأوسعها استجابة للمؤثرات الحضارية .عموما تحتل الوظيفة السكنية في مدينة النجف نسبة (٣٥،٨٤%) من مجموع الاستعمالات الحضرية فيها وضمن المنطقة المبنية بمعدل (٢م٣٧،٥) للفرد الواحد وهي مقاربه للنسبة التي احتلتها عام ١٩٧٣ (٣٦،٧%) فيما تبلغ النسبة عند احتساب استعمال السكني المفروز والغير المشيد وحسب المخطط الأساس للمدينة لعام ٢٠٠٠م حوالي (٤٠،٠٠%) وعاده ما تصنف المناطق السكنية إلى مستويات مختلفة إما وفقا لطرز العمارة أو البناء أو للعمر المتوسط للمساكن أو حسب المستويات الاجتماعية والاقتصادية للسكان كما في الخريطة

(٢) حيث تقسم المناطق السكنية على أساسها إلى مساكن الأسرة الواحدة، ومساكن الأسرتين، ومساكن الأسر المتعددة وفقاً لنوعيه وحاله المساكن وأمطها في مدينته النجف يمكن تمييز المناطق السكنية الآتية :

١- المنطقة السكنية التي تشمل المنطقة القديمة :

لقد امتازت طبيعة تركيب النسيج العمراني للمناطق السكنية في المدينة القديمة (بمحلها الأربعة العمارة والمشرق والبراق والحويش) بالشكل أو التكوين المتضامن للمباني السكنية عامة، من مجموعات سكنية ذات أفنية تواصل بينها أزقة وممرات تستخدم لإغراض الاتصال ومناطق للعب الأطفال. ولهذه الأزقة أو الممرات طابع خاص مميز، وتعد امتداد لواجهات المساكن المطلة عليها وتوجد المؤسسات العامة مثل المدارس الابتدائية والجموع وغيرها موزعة داخل المناطق السكنية وتقدر نسبة الدور التي تمتاز ببنية إنشائية وهندسية مقبولة نحو (٥٥%) من مجموع المنشآت على وجه التقريب، ويلاحظ أن المعدل المنخفض لعمليات تجديد الدور (لاعتبارات اقتصادية) هو الوجه الآخر للاستثمارات الضعيفة في مجالات أعاده البناء وفي مجالات الحفاظ على المباني وصيانتها .

٢- المنطقة السكنية التي تشمل منطقتي الشوافع :

تقع هذه المنطقة غرب المدينة مطلة على منخفض بحر النجف وتمتاز بان اغلب مساكنها غير صالحة وتحتاج إلى هدم أو تطوير وذلك لافتقارها للخدمات الاجتماعية المطلوبة، وتشغل دورها مساحة صغيرة لا تتجاوز ٢٥٠ مؤلفه من (١-٢ طابق) تحتل مساحته تقدر ب(٢٢،٣%) من المساحة الكلية للمنطقة البالغة (٢٨،٢ هكتاراً) وأنها ذات تكوين عمراني عشوائي غير منظم لوحدها البنائية. إما بالنسبة للمستوى المعاشي لسكان هذه المنطقة التي تمتاز بكثافة سكانية وسكنية عالية فتسكنه الطبقات من ذوي المستوى المعاشي المنخفض وهم من العاملين في قطاع الخدمات والذين وجدوا في مساكنهم هذه ملائمتها وقربها من مواقع العمل وتم تهديم جزء من هذه المنطقة من قبل البلدية كمرحلة أولية تهدف إلى تنفيذ مشروع المدينة السياحية المقترح في بحر النجف .

٣- المنطقة السكنية التي تشمل منطقة الجدييات :

تغطي هذه المنطقة السكنية (بمحلها الأربعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة) القسم الجنوبي من المدينة، وقد صممت على هيئة بلوكات مستطيلة الشكل، وبهذا فأنها تختلف عن المنطقة القديمة لكونها ذات تصميم عضوي (شبكة) متداخل. كما أنها امتازت باتساع شوارعها التي تراوحت بين (٦-١٠م) واستقامتها، وكذلك افتقارها إلى المناطق الخضراء العامة. إن زيادة عدد الشوارع والطرق في هذا النمط تمثل نقطة الضعف الوحيدة من حيث استجابتها العالية نسبياً للعوامل المناخية السائدة في ظل افتقار المنطقة إلى الغطاء النباتي. ويمثل طراز دور هذه المنطقة طرازاً عربياً محورياً وهي تمتد على امتداد الشوارع المستقيمة وعلى النمط الشريطي المتصل من ثلاث جهات، وقد تميزت بجملة خصائص منها كبر مساحتها (تراوحت بين ١٠٠-١٢٠ م<sup>٢</sup>) وانتظامها مقارنة مع الدور التقليدية القديمة وكذلك انفتاحها على الداخل وافتقارها إلى الحدائق، وتتكون من طابقين على العموم. قد توسعت هذه المنطقة كثيراً، وخاصة محاذة الجديدة الرابعة حيث تعاني من الازدحام الشديد مما أدى إلى تقسيمها إلى خمسة مناطق في عملية التعداد السكاني لعام ١٩٩٧. عموماً تقدر المساحة السكنية لهذه المناطق ب(٦٤،٧%) من المساحة الكلية لها البالغة (٢٨٣،١٧ هكتاراً).

## ٤- المنطقة السكنية التي تشمل الإحياء الحديثة :

تركزت هذه المناطق حول محاور الطرق الرئيسية الثلاث للمدينة وهي محور نجف-كوفة، ومحور نجف-ديوانية، ومحور نجف-كربلاء. وهي تمثل أوسع مناطق المدينة السكنية من حيث المساحة الكلية التي تغطيها والبالغة (٢٧٩٦،٩٧ هكتار) ومن حيث عدد الدور التي تحتوي عليها والتي بلغت (٤٠٠٣٩ دارا) مشكله نسبه (٧٥،٢%) من مجموع دور المدينة. وكذلك من حيث عدد سكانها البالغ (٣٢٣٨٨٠ نسمة) أي ما يعادل ٧٧% من مجموع سكان المدينة، وضمن دورها (٣٧٤٢٨ أسر) شكلت نسبه (٧٥،٧%) من مجموع اسر المدينة<sup>(١٦)</sup> وكما هو واضح في الخريطة (٣). وفي هذه المنطقة تتشابه معظم الإحياء السكنية الحديثة باعتمادها النظام الشريطي أو الشبكي في أسلوب جميع الوحدات السكنية. كما إن مخططاتها تضمنت وصول السيارة إلى كل وحده سكنيه والتي من خصائصها كبر مساحتها وانتظامها وانفتاحها على الخارج واحتوائها على الحدائق الخاصة وتتكون من طابقين عموما. ولقد تنوعت أساليب تشييد الوحدات السكنية في هذا النمط وعلى توقيع الكتل البنائية فيه، اعتمادا على مساحة قطعة الأرض للوحدة السكنية، فهناك النمط المتصل من الجانبين ويتمثل هذا في إحياء الأنصار والإسكان ... وتمتاز دورها بصغر مساحتها التي تراوحت بين (١٢٠-٢١٥٠) حيث تمتد بشكل صفوف من الدور المتشابهة التي تفصل بينها شوارع مستقيمة، وحالتها العمرانية واطئة نسبيا إما سكانها من العمال والحرفيين ومستخدمي الدوائر الحكومية. كما أن هناك النمط المنفصل وهذا يتمثل في إحياء الأمير، والغدير، والسعد، والحنانة. وان معدل مساحة الدار الواحدة فيها تصل الى ٢٠٠م<sup>٢</sup>، وهي من الإحياء الهادئة التي تمتاز بشوارعها الواسعة، وحالتها العمرانية الجيدة، وان اغلب سكانها من ذوي الدخل العالية. أما النمط الأخر فهو الشبه منفصل حيث يتمثل ببقية الأحياء السكنية الحديثة، وتتراوح مساحة دورها بين (٢٠٠-٢٣٠٠)م<sup>٢</sup>، وحالتها العمرانية على العموم متوسطة، وان اغلب سكانها من ذوي الدخل المتوسطة والعالية نسبيا. وهناك ضمن منطقة الأحياء السكنية الحديثة نمط من السكن العمودي يظهر واضحا ومميزا في منطقة شمال المركز المدني على محور نجف-كوفة، وهو يكون من قطاع من العمارات السكنية التي يبلغ عددها (٣٠) عمارة) كل واحدة مكونة من ثلاث طوابق. امتاز بارتفاع كثافته السكانية والسكنية، وان اغلب سكانه موظفي الإدارة المحلية<sup>(١٧)</sup>



وهمش من دورها في هذا الاتجاه فعلى الرغم مما تحتوي منطقة الدراسة من موقع وموضع لهما أهميتهما لايعبان دورا في مظهر المدينة ،كما أن المساحة الصالحة للتوسع العمراني محدودة من بعض جهاتها ومحددة وقاطعة لاستمرارية خطتها بسبب طبيعة بعض خصائص الموضع الجغرافي للمديلمدينة تاريخ عريق وأورثها خزينا حضاريا عمرانيا وتخطيطيا مثاليا ملائما لخصائص المدينة الطبيعية ألا أن هذا الموروث يتعرض للتجاوزات والتهديدات بالانقراض في ظل عدم وجود رؤى واضحة حول أهميته ،وعد وجود قوانين تضمن الحفاظ والإدامة لهذا التراث الأصيل .وعلى الرغم من النمو لبطئ للمدينة منذ نشأتها ،لأنها نمت وتتمو بشكل سريع منذ ثمانينات القرن المنصرم (العشرين)مفتقرة الى مقومات التخطيط الحضري الملائم لطبيعة المدينة .

كما مرت المدينة من خلال تاريخ طويل بمراحل موروفولوجية متعددة تتباين في طولها وخواصها من مرحلة الى أخرى ،تم تمييز أشكالها على الرغم من أن الفصل بين مراحل نمو المدينة بحدود قاطعة لايمكن القيام به نتيجة لتداخل مفرداتها .

تعاني المدينة من مشكلات حضرية وان الاستمرار في عدم انتهاج الأساليب التخطيطية فضلا عن قلة كفاءة إدارة المدينة والقائمين عليها ،سيؤدي الى تعقيد المشكلة ألقائمة والمتمثلة بالمشاكل العمرانية والإدارية والاجتماعية والى الوقوع في مشاكل حضرية جديدة تثقل كاهل الدولة والسكان معا .

تفتقر عمليات التخطيط في المدينة الى رؤى فلسفيه تحدد ماذا نريد؟وما العمل؟والى دراسات شاملة دقيقة لواقع المدينة القائم بكل إبعاده ووضع الخطة الهيكلية ألعامة وتصاميم المدن القريبة منها،كما تفتقر الى القوانين والموارد المالية ،والكادر الفني المؤهل القادر على إعداد الخطط ومراقبة تنفيذها .

تفتقر مدينة النجف الى التوسع العمودي على الرغم من استفادها الى جميع الراضي المخصصة لاستعمالات الارض السكنية لعام ٢٠٠٠ لذلك يوصي الباحث بالاهتمام بهذا المجال .

#### ثانيا :التوصيات:

يجب وضع ضوابط تحد من حركة الهجرة المتزايدة الى محافظة النجف بصورة عامة ومدينة النجف بصورة خاصة ، بما يتلائم مع التصميم الاساس للمدينة .

الاهتمام بخدمات البنى الارتكازية و خصوصا خدمات التعليم والخدمات الصحية لسد النقص الحاصل في المدينة والمحافظة بسبب تزايد اعداد السكان الغير مخطط له .

الاهتمام بالتوسع العمودي بأعتبره من الطرق المهمة للتخلص من ازمة السكن خصوصا بعد استنفاد جميع الاراضي المخصصة لاستعمالات الارض السكنية في مدينة النجف حسب التصميم الاساس المخطط له لعام

٢٠٠٠



الهوامش :-

- (١) جمال بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية، الجزء الأول ، بلا، ص ٣٠٠.
- (٢) رشا جبار محمد رضا المخزومي، مورفولوجية مدينة النجف، رسالة ماجستير، كلية التربية ،جامعة الكوفة ، ص ٣٢-٣٣.
- (٣) حسن الحكيم، لمحات من تاريخ مدينة النجف، غرفة تجارة النجف، مطبعة القضاء، بلا، ص ٥٩
- (٤) محسن عبد الصاحب المظفر ،مدينة النجف الكبرى،دراسة في نشأتها وعلاقتها الإقليمية،دار الحرية للطباعة،بغداد،١٩٨٥،ص ٤٤.
- (٥) طه حماد الحديثي ، جغرافية السكان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ٤١٨ .
- (٦) د. رياض إبراهيم السعدي ، "حركة الهجرة الداخلية في الجزائر واتجاهاتها" ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، (المجلد الثامن عشر) ، أيلول ، ١٩٨٦ ، ص ٨٦ .
- (٧) د. اسحق يعقوب القطب ، الحركة السكانية من الريف إلى المدن في الوطن العربي (إبعادها وأثارها الاجتماعية) ، المؤتمر الخامس ، منظمة المدن العربية ، الرباط ، ٦-١١ حزيران ، ١٩٧٧ ، ص ٤١ .
- (٨) د. رياض إبراهيم السعدي ، الهجرة من الريف إلى الحضر في العراق دوافعها . أنماطها . اتجاهاتها، المؤتمر الخامس، منظمة المدن العربية ، الرباط، ٦-١١ حزيران، ١٩٧٧، ص ١٢٦ .
- (٩) د. عبد الإله أبو عياش، مدينة عمان دراسة في الهجرة الداخلية والتضخم الحضري ،المؤتمر الخامس، منظمة المدن العربية،الرباط،٦-١١ حزيران،١٩٧٧، ص ١٥٨ .
- (١٠) زاره التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج التعداد العام للسكان،١٩٨٧
- (١١) رشا جبار محمد رضا المخزومي،دراسة في ج جغرافية المدن ،مورفولوجية مدينة النجف،رسالة ماجستير ، مصدر سابق، ص ٩٩-١٠٠.
- (١٢) د.عباس فاضل السعدي ،"الهجرة الداخلية تياراتها و أنواعها طرق قياسها عواملها و نتائجها"،مصدر سابق،ص ١٨٣-١٨٥.
- (١٣) بهاء كاشف الغطاء (علي والنجف تاريخ للتاريخ)،ج ٣،ط ٢،٢٠٠٢،ص ١٤٩
- (١٤) عبد الصاحب البغدادي ،الملائمة المكانية لاستعمالات الأرض السكنية في محافظه النجف ، أطروحة دكتوراه ، ( غ.م) ، مركز التخطيط الإقليمي والحضري ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١٤٧.
- (١٥) عبد الصاحب البغدادي ، الملائمة المكانية لاستعمالات الأرض السكنية في مدينة النجف ، مصدر سابق ، ص ١٢٠-١٢١.
- (١٦) محسن عبد الصاحب المظفر،مدينة النجف الكبرى ،دراسة في نشأتهاوعلاقتها الإقليمية،مصدر سابق،ص ١٦٢.

